جمعية نجوم الأمل
لتمكين النساء ذوات الإعاقة
Stars Of Hope

٢٠١٤

ورقة معلومات: الأردن

واقع المشاركة السياسيّة

للنساء ذوات الإعاقة في الأردن

القوانين والتشريعات الدولية

- تم التصديق على انضمام الأردن للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٨.
- تم توقيع البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٠٧ دون التصديق أو الانضمام.

القوانين والتشريعات والاستراتيجيات الوطنية

- كفل الدستور الأردني، في المادة (٧) منه، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكرامتهم من الإساءة والاستغلال، كما كفل مبدأ احترام كرامة الأشخاص المتأصلة، واستقلالهم الذاتي، بما في ذلك الحرية في تقرير خياراتهم بأنفسهم، واستقلاليتهم.
- إصدار قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧، الذي تضمّن نصوصاً تكفل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وإشراكهم بصورة كاملة وفاعلة في المجتمع.
- بقيت مواد القانون غير مفعّلة، وغير رسمية، وغير ملزمة.
- توجد خطة استراتيجية للإعاقة. ٢٠١٠-٢٠١٥

النظام الانتخابي

- يعتبر النظام الانتخابي المتّبع حالياً في الأردن، وفقاً لقانون الانتخاب الأردني رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ وتعديله رقم (٢٨) لذات السنة، نظاماً خليطاً يجمع بين نظامين انتخابيين هما:

١. نظام الصوت الواحد للدوائر المتعددة. ويطبق هذا النظام على (١٢٣) مقعداً من أصل (١٥٠) مقعدا، تشكّل بمجموعها مجلس النواب الأردني، موزعة على (٤٥) دائرة انتخابية محلية. ويخصص للنساء كوتة بواقع ١٥ مقعدًا.

٢. نظام التمثيل النسبي. وقد تمثّل في الدائرة الانتخابية العامة التي خصص لها (٢٧) مقعداً فقط من أصل (١٥٠) مقعداً نيابيا.

- يسمح القانون لذوي الإعاقة بالترشح بشرط توفر الأهلية القانونية.
- يسمح القانون تحت مادة (٤٠) ومادة (٤١) للأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة في العملية الانتخابية بواسطة مرافقيهم، أو من خلال تعليمات خاصة لتسهيل الاقتراع.
- بإمكان ذي الإعاقة، وفقا لتعليمات الاقتراع والفرز، أن يدلي بصوته، في حال عدم تمكّنه بالطريقة المعتادة، من خلال التأشير على لوحة تحوي صور وأسماء المرشحين في مركز الاقتراع. كما سمحت التعليمات أن يكون مع الشخص المعاق شخص مرافق لإعانته لدخول المركز، على أن لا يقوم بالتصويت بدلا منه.

الآليات المؤسسية

- تدار العملية الانتخابية في الأردن من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن، والتي تأسست بموجب القانون رقم (١١) لعام ٢٠١٢.
- تشير بعض تقارير المؤسسات الأهلية إلى عدم جاهزية الهيئة المستقلة أو تفاعلها مع توصياتها التي أشارت، في أكثر من تقرير، إلى أهمية تجهيز مراكز الاقتراع بالشكل الأمثل للأشخاص المعوقين، وتلافي الأخطاء التي تحدث معهم أثناء عملية تسجيل الناخبين.
- قامت الهيئة المستقلة بإصدار لوحات تفسيريه بالصور للعمليه الانتخابية، وجنّدت ٤٠٠٠ متطوع لمساعدة الأشخاص من ذوي الإعاقه في مراكز الاقتراع، بالإضافة لتخصيص كمبيوتر في كل مركز اقتراع عليه فيديو لمدة دقيقتين، يوضح إجراءات العمليه الانتخابية، ومترجم بلغة الإشارة، ومكتوب، ويمكن سماعه.
- تعّذر الحصول على إحصائيات ومعلومات حول إعداد الناخبين ذوي الإعاقة، وتوزعهم على الدوائر الانتخابية. فقد دعت الهيئة، عبر موقعها الإلكتروني والصحف اليومية، الناخبين ذوي الإعاقة للتواصل معها للتأكد من إدراج أسمائهم في جداول الناخبين الخاصة بصناديق الاقتراع

الموجـودة في الطوابـق الأرضيـة من مراكز الاقـتراع والفرز المثبتـة علـى بطاقاتهم الانتخابيـة. وعلى الرغـم من ذلك، إلا أن استجابـة الناخبـين ذوي الإعاقـة لدعـوة الهيئة كانت محدودة.

- لم تكـن مراكز الاقـتراع المخصصـة لذوي الإعاقـة جاهزة بشكل عام، الأمر الذي يخالف الاتفاقية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأكـثر ظاهرة سجلت هي عدم وجود مترجمي إشارة في المواقع.
- غيـاب المنظـور الجنسـاني عـن التجربـة الانتخابيـة لذوي الإعاقة.
- غيـاب التنسيـق بـين الأجسـام الحكوميـة ذات العلاقـة في العملية الانتخابية لتضمين المعاقين ضمن التجهيزات.

الأطراف الفاعلون

- المجلـس الأعلـى لشـؤون الأشخاص المعوقين، الـذي تأسس بموجب قانـون حقـوق الأشخاص المعوقين رقـم (٣١) لسنة ٢٠٠٧ كمؤسسـة عامـة مستقلة. وتنص رسالـة المجلس على رسـم السياسـات والتخطيـط والتنسيـق والمتابعـة والدعم لجميـع الأنشطـة المبذولة لخدمـة الأشخاص ذوي الإعاقة باعتماد نهج الإدارة التشاركية والحاكمية الرشيدة والمساءلة والشفافية.
- المركـز الوطنـي لحقـوق الإنسـان كمؤسسة وطنيـة مستقلة ذات نفع عـام تتمتع بموجب القانون رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦. يقـدم المركز تقريـرًا سنويًا حول حقوق الإنسـان في المملكة، يتناول حقـوق ذوي الإعاقة بشكل عـام، وبشكل مقتضب من زوايا التعليم والصحـة والمشاركة في الحياة العامة والثقافية والرياضية.
- اللجنـة الوطنيـة الأردنيـة للمـرأة: من إبـرز المهـام التي انيطـت بها إعـداد الاستراتيجية الوطنية للمـرأة، والعمل

على تحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها، بشكل دوري من خلال تقديم المشورة والخبرات الفنية للمؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة.

- وزارة التنمية الاجتماعية: وقد نشطت في تولي شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة حتى صدور القانون الجديد. حيث عملت وما تزال تعمل ضمن النموذج، وتعمل من خلال مديرية شؤون الأشخاص المعوقين برعاية وتدريب وتأهيل الأشخاص المعوقين، وتقديم النصح والإرشاد والتوعية لأسرهم وأفراد مجتمعهم بهدف دمجهم بالمجتمع.

- وزارة التنمية السياسية: تعكف الوزارة حاليا على إعداد استراتيجية جديدة للتنمية السياسية، وهي في مرحلة الإعداد، وتعتزم إشراك أشخاص من ذوي الإعاقة. وتبيّن من البحث عدم إدراج المرأة، بشكل عام، والمرأة ذات الإعاقة، بشكل خاص، في برامج عمل الوزارة؛ ولكن تبيّن ان هناك ورقة نقاشية تم طرحها من قبل الملك عن التمكين الديمقراطي.

- وزارة شؤون البلديات: مسؤولة عن تنفيذ العملية الانتخابية للانتخابات البلدية، وتعزيز المشاركة الشعبية في البلديات من خلال محور عملها الاستراتيجي رقم (٢). ويبدو غياب واضح للمرأة، وللمرأة المعاقة بذات الدرجه عن الخطة الاستراتيجية للوزارة.

- المؤسسات الأهلية المحلية والدولية: والتي بلغ عددها، بحسب وزارة التنمية الاجتماعية، قرابة ٢٦٦ مؤسسة أهلية (٩٩ منها في العاصمة عمان).

البرامج

- ندرة المبادرات وتراجع حق المشاركة السياسية أمام الحق في التعليم والصحة، مع وجود إدراك متنام بين الأطراف الفاعلة في قطاع الإعاقة داخل الأردن أن ذويً الإعاقة هم جزء من عملية اتخاذ القرار، وليسوا مجرد متلقين للخدمات.

- التركيز الواضح على المبدأ العلاجي مقابل المبدأ الحقوقي في توزيع المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع الإعاقة في الأردن.

- تم رصد حملة تكافؤ لضمان الاقتراع بسرية واستقلالية وخصوصية تامة للأشخاص ذوي الإعاقة، دون التأثير على حرية الشخص في ممارسة حقه الدستوري في الانتخاب، أو العزوف عن ذلك لقناعات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية خاصة لا تمت للإعاقة بصلة.

- خلصت دراسة، بتكليف من المجلس الأعلى نفسه، إلى أن الحديث عن الإنجاز وتوصيف الواقع أعلى بكثير مما هو عليه فعلا ، وذلك ينطبق على مجالات الوصول الفيزيائية والحقوقية والصحية وحتى الإحصائية.

- وهذا ما تدعمه تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان، والتي تؤكد أن ذوي الإعاقة ما زالوا يواجهون تحديات ومعيقات في كافة مناحي الحياة مثل: الحق بالتنقل، والحق في التعليم، والتشغيل، والتوعية، والتثقيف.

- وتخلص جميع التقارير والدراسات، سابقة الذكر، إلى قصور شديد في فهم ذوي الإعاقة لحقوقهم، متوازٍ مع قصور أشد في فهم المجتمع والمؤسسات ذات العلاقة لذات الحقوق.

ولا تزال مواقف المجتمع الأردني تعتبر ذوي الإعاقة قاصرين عن المشاركة في مناحي الحياة، مما يعكس تجذرا في الثقافة العامة للمجتمع بشكل عام، والعائلة بشكل خاص.

- وتتفق الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى لشؤون المعوقين (٢٠١٠-٢٠١٥) مع التقرير أعلاه في صعوبة تطبيق المنظور الجنساني على المجتمعات المحافظة مثل المجتمع الأردني مع وضعها للمشاركة السياسية لذوي الإعاقة كهدف استراتيجي.

الإحصائيات

- تشير بيانات دائرة الإحصاء العامة لعام ٢٠٠٤ إلى أن نسبة الإعاقة عامة في المملكة تبلغ ١،٢٣٪، وأن فئة الأردنيين من ذوي الإعاقة بلغ عددهم ٦٠،٣٦٤. ومن المتوقع أن تصل نسبة الإعاقة في الأردن، عام ٢٠١٤، إلى ٦٠٠ ألف معاق من جميع فئات الإعاقة استنادا إلى مسوحات تعتمد أحدث الأساليب العالمية (مجموعة واشنطن). في المقابل، يؤكد تقرير البنك الدولي حول الإعاقات في دول المنطقة (الشرق الأوسط

وشمـال إفريقيا) أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن تصل، في أدنى تقدير، إلى (٤-٥٪) من عدد السكان، أي ما يعادل (٣٠٠) ألف شخص من ذوي الإعاقة.

- الرجـل ذو الإعاقة قد بدأ يدخل في هـذا النوع من المشاركة. حيـث ترشـح عـدد مـن الرجـال ذوي الإعاقـة للانتخابات البرلمانيـة في العام ٢٠١٠ والعام ٢٠١٣، حتى أنه قد تم تعيين د. مهنـد العزة كعـين في البرلمان الأردني؛ علـى عكس المرأة ذات الإعاقـة، والتـي، لغايـة الآن، لم تترشـح لأي منصـب سياسي بعد.

وعي النساء ذوات الإعاقة للسياسة والعمليات السياسية، وأدوارهن فيها[x]

- يعـاني أكثر من ٥٠٪ مـن النسـاء ذوات الإعاقة اللاتي تمت مقابلتهن من عدم فهم للقضايا السياسية العامة.

- تمكنت ٥٠٪ فقط من النساء اللاتي تم سؤالهن عن متطلبات التصويـت مـن معرفة كامل المتطلبـات، مقابل ٢٥٪ ذكرن ٣ شـروط، و٨٪ أجبن عن شرط واحد، فيما أجابت ١٧٪ منهن بلا أعرف.

- ٦٤٪ مـن المستطلعـة آراؤهـن لم يقمـن بالتسجيـل في سجل الناخبـين، مقابل ٣٦٪ للأسباب التاليـة، بشكل متساوٍ: عدم معرفـة الأهلية، وعدم توافر معلومات عن التسجيل، ومكاتب التسجيل غير مواءمة، ولا يوجد مال.

- تبـين أن ٤٢٪ منهـن فقـط شاركـن في جميـع الانتخابـات للأسباب التالية:

١. عدم المعرفة بالسياسة بما يكفي.
٢. عدم الاهتمام بالسياسة.
٣. عدم الاقتناع بأن التصويت سيحدث فرقا.
٤. تعذر التسجيل.
٥. بدون سبب معين.

- يشعر ٧٨٪ من المصوتات أن هذا من حقهن، مقابل ٤٤٪ يصوتن لتحقيق العدالة، و٣٣٪ لتطوير الدولة، و١١٪ لكل من صوتن تشجيعا ولفوز المرشح الذي يدعمن.

- ومما يدلّل على أن معركة هؤلاء النساء هي شخصية وذاتية حين تبين من المعلومات أن عدد النساء اللاتي يستندن إلى العون من تشجيع العائلة والأصدقاء والمجتمع هو ضعف عدد اللواتي يستقبلن الدعم من الحكومة والمؤسسات الأهلية والجمعيات ذاتية الدعم.

- تشكّل الدوائر الاجتماعية الأقرب للنساء ذوات الإعاقة مصدر المعلومة الأساسي الذي حصلت عليها المصوتات عن العملية الانتخابية وهي:

١. الجيران والمجتمع والأصدقاء والعائلة ٧٥٪،

٢. الراديو والتلفزيون ٣٨٪،

٣. الصحف والنشرات ١٣٪،

٤. السلطات ١٣٪.

مواقف النساء ذوات الإعاقة [x]

تباينت الإجابات على المستويات التالية:

- مستوى المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي والوطني. انتخاب النساء ذوات الإعاقة ضرورة وطنية لأنها تضفي تنوعا وغنى للتجربة الديمقراطية في الأردن. والهدف المعلن لهذا المستوى هو الترشح والفوز بمقعد نيابي أو بلدي.

- مستوى المشاركة في انتخاب من يمثّل المرأة ذات الإعاقة ويمثل رأيها ويعمل وفقا لمصالحها. ويدعو هذا الفريق إلى المواطنة الفاعلة والتغيير التدريجي المبني على القواعد المجتمعية. والهدف المعلن لهذا المستوى هو المشاركة الفاعلة في الانتخابات النيابية والبلدية.

- مستوى المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب ونشاطاتها كمقدمة لبناء القدرات وتحصيل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم الدخول للمشاركة بالعملية السياسية. والهدف المعلن لهذا المستوى هو تطبيق الاتفاقيات

الدولية والضغط والمناصرة من أجل تطبيقها وطنيا، ودمجها في السياسات والفعاليات للمؤسسات الأهلية والأحزاب.

- مستوى الاهتمام بالمشاركة السياسية دون الانخراط بشكل نشط. حيث ينظر هذا المستوى بشك إلى المشاركة في العملية السياسية وإلى كيفية تأثيرها عليه. والهدف المعلن لهذا المستوى هو مراقبة وتلقي التغييرات الحاصلة.

مستوى المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة [x]

- ضعف المشاركة السياسية في النشاطات الرسمية بالنظر الى ضعف المشاركة في الأنشطة السياسية غير الرسمية؛ حيث ينتمي ٥٧٪ من النساء ذوات الإعاقة المشاركات في الاستبيان لمنظمات أشخاص ذوي إعاقة، أو مجموعات دعم ذاتي، مقابل ٧٪ في السلطات الرسمية؛ فيما تحتل المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية ما نسبته ١٤٪، وتبقى ٣٦٪ غير أعضاء في أي شكل مؤسسي.
- ٨٣٪ من النساء ذوات الإعاقة الخاضعات للدراسة لم ينتمين لأحزاب. ويبدو أن الأحزاب السياسية هي الخاسر الأكبر للنساء ذوات الإعاقة، حيث لا تتعدى نسبة معرفة النساء ببرامج هذه الأحزاب ١٣٪، مقابل ٣٣٪ ممن يعرفن البرامج الحزبية بشكل غير كاف، و٥٤٪ لا يعرفن عنها مطلقا.
- ويتقارب المشهد في المجالس البلدية، حيث لم تشارك ٨٥٪ من النساء ذوات الإعاقة في الانتخابات البلدية. وأجابت ٥٤٪ من النساء ذوات الإعاقة بعدم معرفتهن لدور المجلس البلدي على المستوى المحلي، مقابل ٣١٪ ممكن أنهن يعرفن بشكل غير كاف، و١٥٪ ممن يعرفن جيدا.
- ويترادف مع أن ٤٣٪ منهن فقط يعرفن أن الانتخاب هو الطريقة التي يتم بها اختيار المجلس البلدي، مقابل ٤٣٪ ممن لا يعرفن طريقة اختيار المجلس البلدي على الإطلاق، و١٤٪ ممن يعتقدن أن ذلك يتم بالتعيين.
- ولكن المفاجأة كانت حين لم تقدر أي من المستطلعة آراؤهن تحديد الدور المنوط بالمجلس البلدي في مجتمعهن، حين تم سؤالهن عن ذلك.

- إن حوالي ٤٣٪ من النساء ذوات الإعاقة المشاركات بالدراسة غير مهتمات بما تفعله تلك المجالس على المستوى المجتمعي.
- تزداد درجة الاهتمام في حالة الحكومة. حيث أبدت ١٤٪ من النساء ذات الإعاقة اهتمامهن الشديد بما تقوم به الحكومة، و٥١٪ باهتمامهن بذلك، مقابل ٢٢٪ ممن يهتممن بشكل متوسط، و١٣٪ غير مهتمات.
- تولي ٢٩٪ من النساء ذوات الإعاقة أهمية شديدة بمدى رعاية واهتمام المسؤولين الرسميين لهن، و٥٧٪ منهن يولين أهمية، مقابل ١٤٪ منهن لا يولين اهتمامًا.
- وعند السؤال عن علم النساء ذوات الإعاقة بأي من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، أو مجموعات المساعدة الذاتية، تبيّن أن ٧١٪ منهن أجبن بالإيجاب، مقابل ٢٩٪ ممن لا يعرفن تلك المؤسسات. وترجمت نفس النسبة إلى عضوية فعلية في هذه المؤسسات.
- تطمح النساء ذوات الإعاقة من منظمات ذوي الإعاقة إلى ما يلي:

١. تمثيل الاحتياجات ٨٣٪،
٢. نشر الاهتمامات ٨٣٪،
٣. التحدث للمسؤولين الحكوميين ٦٧٪،
٤. المناصرة ٥٨٪،
٥. إنشاء مجموعات مساندة ذاتية ٣٣٪،
٦. تحسين الأوضاع ٢٥٪،
٧. ورش ولقاءات ٢٥٪.

- ترجم هذا الاهتمام بمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وعي أكبر بقانون الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقيات الأمم المتحدة ذات العلاقة؛ حيث أشارت ٨٥٪ من المستطلعات بمعرفتهن بالقانون، مقابل ١٥٪ ممن لا يعرفنه، يضاف لذلك مشاركة مماثلة في أنشطة التدريب وبناء القدرات

بواقع ٧٧٪ مـن المستطلعات. واحتلت المواضيـع التالية نسب درجات اشتراك متفاوتة بين ردود المستطلعة آراؤهن:

١. حقوق الإنسان وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٨٠٪،
٢. الضغط والمناصرة ٥٠٪.
٣. القيادة ٤٠٪.
٤. القوانين والسياسات الوطنية ٢٠٪.

الحواجز التي تحدّ من المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة [x]

تعتقـد ٦٧٪ ممن تمـت مقابلتهن في الاستبيـان أن هناك معيقات تمنعهـن من المشاركـة السياسيـة في المجالس البلديـة والأحزاب بفاعليـة، مقابل ٣٣٪ ممن يعتقدن بعدم وجـود معيقات. وتنوعت المعيقـات بحسب المقابـلات على الفئات التاليـة، حيث برز غياب الدعم المجتمعي والمعرفة والمعلومات كأهم المعيقات:

١. غياب دعم المجتمع ٥٦٪،
٢. نقص المعلومات ٤٤٪،
٣. وجود المعرفة ٤٤٪،
٤. العادات والتقاليد ١١٪،
٥. لا يوجد مال ٣٣٪،
٦. احتياجات الأسرة ١١٪،
٧. غياب دعم الأسرة ٢٢٪،
٨. لا وقت كافيًا ٣٣٪،
٩. التعليم السيئ ١١٪.

- إن أهـم المعيقات أمـام النساء ذوات الإعاقة هـي مؤسسات الإعاقـة ذاتهـا. فعند سؤالهن عـن شعورهن بـأن مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقـة تمثـل، فعلا، الوضـع الخاص بهن واحتياجاتهن، جاءت إجابات العينة الأردنية مناصفة ما بين

قليل وأحيانا من جهة، وغالبا ودائما من الجهة الثانية.

- وعنـد سـؤال النسـاء ذوات الإعاقة غير الملتحقـات بجمعية أشخاص ذوي إعاقة، تم سرد الأسباب التالية كأهم المعيقات بشكل متساوٍ:

١. لا يوجد دعم من المجتمع ٥٠٪،

٢. لا يوجد دعم من الأسرة ٥٠٪،

٣. لا أعرف ما الذي يجب القيام به ٥٠٪،

٤. لم أدع من قبل أعضاء آخرين ٥٠٪،

٥. المكان بعيد جدا ٢٥٪.

وعلى صعيـد المجموعات البؤرية، تباينت الإجابات على المستويات التالية:

- القوانـين والتشريعات غير مفعّلة على أرض الواقع. ولا توجد رقابة على غير الملتزمين.
- العادات الاجتماعية والتقاليد غير داعمة للمرأة المعاقة.
- عـدم تمثيـل الأحـزاب السياسيـة لقضايـا الإعاقـة، وعدم اعتبارها ككتلة تصويتية تستحق الاهتمام.
- منظمـات المجتمـع المدني العامة، كمـا الحكومة، غير داعمة لقضايا الإعاقة بشكل عام، والمرأة ذات الإعاقة بشكل خاص. عدم وجـود تسهيـلات بيئية لإمكانيـة وصول النسـاء ذوات الإعاقة للمشاركة السياسية الفعالة، مثل المواصلات ومراكز الاقتراع.
- عـدم توفر المعلومات المناسبـة والكافية بطريقة تنصف فيها النسـاء ذوات الإعاقة في الوصـول للمعرفة الكافية بالقوانين والإجراءات.
- عدم وجود ثقة بالعملية الانتخابية وجدوى الاقتراع والمشاركة السياسية.
- عـدم توفر مترجمين في مراكز الاقـتراع، وعدم وجود توازن في المترجمين.

- التمييـز ما بـين الإعاقـات، حيث حصـل تمييز بـين الصم وغيرهـم مـن الإعاقـات. وهنـاك اهتمام بـذوي الإعاقـة الحركية.

المسيرات التي تشجّع المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة [x]

وعند سـؤال النساء ذوات الإعاقة عن أهـم المسيرات التي تشجع مشاركتهن السياسية، كانت الإجابات مترادفة مع المعيقات:

١. دعم المجتمع ١٠٠٪،
٢. المعرفة الكافية ٥٦٪،
٣. مواءمة الأماكن ٧٨٪،
٤. العائلة ٥٦٪،
٥. الأصدقاء ٣٣٪،
٦. التعليم ٢٢٪.

- وعنـد سؤال النسـاء ذوات الإعاقـة، في المجوعـات البؤرية، عن أهم المسـيرات التي تشجع مشاركتهـن السياسية، كانت الإجابات التالية:

١. جلسات تحضيرية مع الأشخاص ذوي الإعاقة بوجود النواب.
٢. أن يتم تحسين التعليم للصم.
٣. تغيـير الصـورة النمطية للأشخاص الصم، والتـي وصموا أنفسهم بها،توعية وتثقيف النساء ذوات الإعاقة، والتحاقهن بدورات وتدريبات لزيادة كفاءاتهن وخبراتهن.
٤. اختيار نساء ذوات الإعاقة من ذوات الخبرات والكفاءات.
٥. تمكين وتدريب النساء ذوات الإعاقة على المشاركة السياسية، ومشاركتهـن مع باقي مؤسسات المجتمـع التي تمكن النساء، ليخضـن تجربـة الانتخابات.دعم هؤلاء النسـاء لتقبل فكرة دخولهن بهذا المجال لصناعة المشاركة والتغيير معاً.
٦. نشـر الوعي وتثقيف المجتمع، ودعم ذلك بذكر قصص نجاح عالمية مثلا.

٧. توفير المعلومات بشكل مناسب (إما عن طريقة بريل أو الإشارة) عن طريق وسائل الإعلام.

٨. التدريب والتوعية في استخدام المعلومات المتوفرة مثل برامج بريل، ولغة الإشارة، والبرامج الناطقة، وتكبير الخطوط، والاطلاع العالمي على توفير المعلومات الدولية.

٩. الضغط لتفعيل التشريعات.

١٠. العمل مع صناع القرار والتواصل معهم.

١١. العمل على تفعيل كودة البناء الخاص للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢. مواءمة البيئة الفيزيائية لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم كافة المرافق. وفي حال توفرت البيئة الملائمة، تذلل العقبات، بالإضافة إلى البيئة المساندة التي أصبحت لزامية وظاهرة.

١٣. مواءمة المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة في كل وسائل التواصل في الدولة.

١٤. توعية المجتمع.

١٥. توعية أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة.توعية صناع القرار بقضايا الإعاقة.وجود رقابة داخلية ومؤسسية لمدى التطبيق وفق معايير محددة.[١]

× استنادا إلى تقرير «تحليل واقع المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة في مصر والأردن وفلسطين»، مؤسسة نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة – ٢٠١٤.

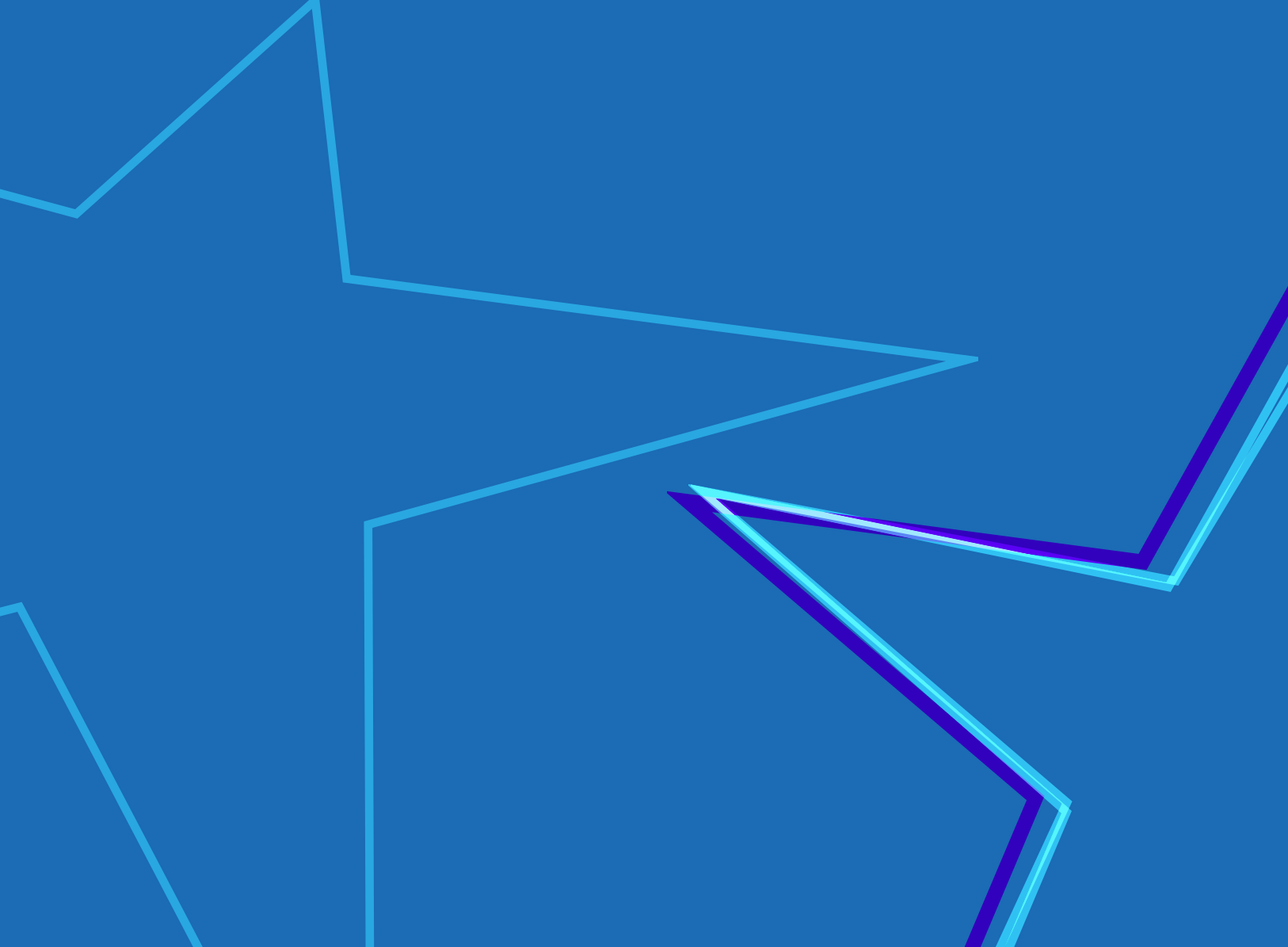

إصدار جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة

بالتعاقد مع شركة أجيليتي للإستشارات الإدارية والمالية بالتعاون مع الاستاذ احمد غانم

اشراف و دعم فني: علا ابو الغيب

كانون الثاني ٢٠١٤

تم إصدار هذ الورقة ضمن مشروع: "علي صوتك"

لتعزيز المشاركة السياسية للنساء ذوات الاعاقة في مصر، والاردن، وفلسطين

٢٠١٣ – ٢٠١٤

بدعم مادي من "صندوق دعم المساواة بين الجنسين/هيئة الأمم المتحدة للمرأة"

حيث ان الاراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر جمعية نجوم الامل لتمكين النساء ذوات الاعاقة ولا تعكس بالتالي وجهة النظر الرسمية للصندوق، او هيئة الامم المتحدة للمرأة، او الامم المتحدة، او اي منظمة منبثقة عنها.

Stars Of Hope Society

Palestine-Ramallah-Al Balou'
Behind Plaza Mall- Al Mahsiri Bldg. 3rd Floor

Tel: +972 2 242 0840
Telfax: +972 2 242 2345

www.starsofhope.org, **Email:** info@starsofhope.org